٣ جامعات تؤمّن العدد المطلوب من الاختصاصات و١٠٠ ألف مكافأة شهرية

محافظ دير الزور لـ«الوطن»: تدخل حكومي لتأمين الكوادر الطبية للعمل في تجمع مشافي دير الزور

فادي بك الشريف

طلب رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس، تكليف طلاب الدراسات العليا في الكليات الطبية بدمشق وحلب وتشرين من السنوات المتقدمة العمل في مشفى دير الزور وذلك لمدة شهر لكل طالب بمعدل ١٠ أطباء دفعة واحدة بصورة دورية من الاختصاصات الأساسية.

وفي كتاب حصلت «الوطن» على نسخة منه، اقترح وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور بسام إبراهيم تكليف كل جامعة لمدة أربعة أشهر تأمين العدد المطلوب من الاختصاصات الطبية والجراحية الأساسية بشكل دوري اعتباراً من أول الشهر القادم.

ونص المقترح على أن يكون لجامعة دمشق تأمين العدد المطلوب خلال أشهر آذار ونيسان وأيار وحزيران، وفي جامعة تشرين أشهر تموز وآب وأيلول وتشرين الأول، وفي جامعة حلب تشرين الثاني وكانون الأول وكانون الثاني وشباط.

هذا وتكلف جامعة الفرات بتأمين السكن والطعام للأطباء المكلفين، مع تكليف الجامعة الموفدة بتأمين وسيلة النقل اللازمة لتقلهم إلى دير الزور ذهاباً وإياباً.

كما تمنح الجامعة الموفدة كل طبيب مكلف مكافأة مقدراها ١٠٠ ألف ليرة سورية مقابل خدمته في مشفى دير الزور عن الشهر المكلف به وذلك من الموارد الذاتية للجامعة الموفدة، على أن تحسن فترة التكليف لكل طبيب دراسات من فترة دراسته وتدريبه.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» كشف محافظ دير الزور فاضل نجار، أن هناك تنسيقاً بين المحافظة ووزارتي التعليم العالي والصحة وذلك لمعالجة النقص الحاصل في الكوادر الطبية في المشفى الذي يضم تجمع مشافي الأسد والفرات والأطفال (تجمع مشافي)، ما يؤدي إلى الحاجة الكبيرة للكوادر الطبية.

ونوه محافظ دير الزور بأن القطاع الطبي والصحي ضمن الاهتمام، كما أن المركز الصحية منتشرة بشكل جيد على مستوى المحافظة، مبيناً السعي لتوفير كل الاحتياجات اللازمة وتخفيف المعاناة على المواطنين.

وفي تصريح مماثل لـ«الوطن» بين رئيس جامعة الفرات الدكتور طه الخليفة أن هذا الإجراء جاء نظراً لوضع مشفى دير الزور وما تعانيه من نقص في الكوادر الطبية، مبيناً أن هناك تنسيقاً كبيراً ضمن المحافظة وسط الظروف الصعبة.

وكشف الخليفة عن تجهيز مديرية الصحة في المحافظة لسكن جيد ضمن مشفى دير الزور، بعد إجراء الصيانة اللازمة وموزد بالكهرباء بشكل كامل من دون أي انقطاع للكهرباء، على أن يخصص لتنفيذ مقترح وزارة التعليم العالي والعمل بمضمونه وتجهيزه للأطباء، بما فيه تأمين جميع المستلزمات والإطعام والإقامة.

ونوه رئيس جامعة الفرات بأن المكافأة الشهرية تزوّد من نفقة جامعات دمشق وتشرين وحلب، إضافة إلى تأمين المواصلات لطلبة الدراسات العليا على أن يكون الأمر بشكل تدريجي لكل جامعة من الجامعات، مشيراً إلى تقديم كل الدعم ومتابعة التنسيق مع مديرية الصحة بما ينعكس على عمل المشفى بالشكل المطلوب، ليصار إلى تأمين ١٠ أطباء من الصحة ومثلهم من التعليم العالي، ما يعتبر العدد جيد.

> الخليفة لـ«الوطن»: تجهيز سكن لا تنقطع عنه الكهرباء

الواقع المائي بالمنطقة الشرقية من حماة مأساوي

المواطنون: ٣٠ ألف ليرة ندفعها بالشهر للصهاريج.. ومؤسسة المياه: مصادر المياه شبه معدومة

حماة- محمد أحمد خبازي

رفع العديد من المواطنين والفعاليات الرسمية والشعبية، أصواتهم بالشكوى من الواقع المأساوي الراهن لمياه الشرب في المنطقة الشرقية من محافظة حماة، التي تضم أكثر من ١٧٠ قرية، لا تصل إليها مياه الشرب سوى مرة واحدة بالأسبوع ولمدة ساعة!

وبيّن الشاكون أنهم يدفعون بالشهر أكثر من ٣٠ ألف ليرة، ثمن صهاريج مياه للشرب والاستخدامات المنزلية غير مضمونة المواصفات، وأوضحوا أنهم طالبوا الجهات المعنية بالمحافظة والعاصمة، ومنذ سنوات طويلة، بإيجاد حل لمشكلتهم المزمنة ومعاناتهم الدائمة، ولكن لم يستجب لهم أو يسمعهم أحد!

ورداً على هموم الناس من هذه المعاناة الشاقة، بيّنَ المدير العام للمؤسسة العامة لمياه الشرب مطيع عبشي، أن الواقع المائي المأساوي بالمنطقة الشرقية من محافظة حماة، لا يعود إلى أي تقصير حكومي في إروائها وتنفيذ مشاريع فيها أبداً، وإنما يعود لانعدام الخيارات فيها.

وكشف أن في هذه المنطقة ١٧٩ قرية، وفي كل قرية حفرت الحكومة ممثلة بمؤسسة المياه، بئراً سطحية بعمق ٥٠ م، ولكن كل المصادر المائية جفت فيها خلال السنوات الماضية بشكل شبه كامل، فالهاطل المطري السنوي فيها لا يتجاوز ٢٠٠ مم.

وقال عبشي: وأمام هذا الواقع كان لا بدَّ من حفر آبار بعمق ٣٥٠م و٦٥٠م، ولكن للأسف مياهها كانت خارج المواصفات القياسية السورية.

وأضاف: وقد تم تنفيذ محطات تحلية بالتجمعات السكانية الكبيرة، لإروائها الصبورة وجدوعة وعقارب، وكلفة إنتاج المتر المكعب من المياه ١٠٠٠ ليرة، وهذه المحطات نوعية وتجهيزاتها أجنبية وتخضع اليوم للعقوبات الأميركية الظالمة المفروضة على البلد.

ولفت عبشي إلى أن بالصبورة على سبيل المثال ٧ آبار ومحطة تحلية لإرواء التجمعات الكبيرة، مؤكداً أن معاناة الناس من شح المياه تبدأ من شرق حماة وحتى بعض الأحياء بمدينة حماة أيضاً. مضيفاً: وإن الأمل معقود اليوم على مصدر مائي يبعد عن المنطقة نحو ٤٠ كم، وتقوم المؤسسة بالتحري والدراسات الجيوفيزيائية له، لأنه ليس من الممكن تنفيذ مشروع بقيمة نحو ١٠ مليارات ليرة، ما لم يكن المصدر مستقراً ويحقق الغاية المرجوة منه، التي هي ٥٠٠م٣ بالساعة لتغطية حاجة أهالي المنطقة بـ٥٠ م٣ لكل شخص باليوم.

وأما فيما يتعلق بمشروع الشومرية الذي يروي ريف سلمية الجنوبي فبيّن عبشي أن المؤسسة حفرت بسلسلة جبال الشومرية ٧ آبار غزارة كل منها ٥٠ م٣ بالساعة، وكانت المياه تصل للقرى التي تشرب منه وللطوابق العليا من دون مولدات كهربائية، عندما كانت الكهرباء ٤ ساعات قطع وساعتي وصل.

وأوضح أن زمن وصول المياه للقرى يحتاج بين ٣-٤ ساعات، على حين الكهرباء اليوم ساعة وصل و٥ ساعات قطع وهو ما يسبب معاناة لأهالي.

وأشار إلى أن المشروع يقع بمحافظة حمص، وبمنطقة نائية ومهجورة، وقد تعرضت معداته للسرقة غير مرة. وأن هذا المشروع بحاجة إلى خط كهرباء دائم، كلفته كانت منذ ٥ أشهر نحو ٥٥٠ مليون ليرة واليوم ربما أكثر من مليار. موضحاً أنه مدروس وجاهز ويمكن تنفيذه مع شركة كهرباء حمص، وتسديد كلفته على مراحل بعد موافقة وزارة الكهرباء.

بشرى!!!

رفع إعانة الأرامل والأيتام من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ ليرة لـ ٨١٣٠ مواطناً بالقنيطرة!!

خالد خالد- القنيطرة

أكد مدير شؤون النازحين بمحافظة القنيطرة أمين مصطفى موافقة رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس على توصية اللجنة الاقتصادية بتعديل الإعانات السنوية المخصصة من وزارة المالية لمديرية شؤون النازحين في محافظة القنيطرة لزيادة مبلغ الإعانة النقدية التي توزع على النازحين وخاصة (العجزة، الأرامل، الأيتام).

وبيّن أن محافظ القنيطرة وخلال مناقشته اللجنة الوزارية الاقتصادية بمجلس الوزراء طالب بزيادة الإعانة النقدية التي يستحقها أبناء محافظة القنيطرة من /المسنين والمعاقين والأرامل والأيتام/ لكونها لم تعد تكفي نتيجة الظروف الصعبة التي يعيشها المواطن.

وأشار مصطفى إلى أن الإعانة النقدية لم يطرأ عليها أي زيادة منذ عام ٢٠١١ وأن الأعداد التي تحصل على الإعانة النقدية تزيد كل عام بنحو ٣٠٠ شخص سنوياً.

ونوه بأن عدد المستفيدين من الإعانة حالياً ٨١٣٠ شخصاً، وهم موزعون على تسعة مراكز وهي درعا والمزة واليرموك والسيدة زينب والكسوة ومخيم الوافدين وحمص ومساكن برزة وجديدة الفضل.

ولفت إلى أن الإعانة النقدية كانت تصرف لكل شخص مستحق للإعانة وقدرها ٥٠٠ ليرة سورية شهرياً ويتم صرفها على أربعة أرباع (كل ثلاثة شهور) خلال السنة وكل ربع يحصل المستفيد على ١٥٠٠ ل.س، مشيراً إلى أنه وبعد الزيادة أصبحت الإعانة ألف ليرة كل شهر وسيحصل المستفيد على ٣٠٠٠ ليرة كل ربع (ثلاثة أشهر) وسيتم التوزيع مع بداية شهر آذار المقبل في كل المراكز التي تم ذكرها سابقاً.

هل وُضعت المشاريع الخاصة المتعثرة على طريق الحل؟

مرتيني: بدأنا التنسيق مع الوزارات تمهيداً لإقلاع المشاريع واستكمالها من أصحابها وإدخالها دائرة الإنتاج

طرطوس - هيثم يحيى محمد

وافق مجلس الوزراء في التاسع من شباط الجاري على مقترحات لجنة المشاريع الخاصة المتعثرة التي تم تشكيلها من مجلس الوزراء في تشرين الثاني عام ٢٠١٩ برئاسة وزير السياحة وعضوية بعض المحافظين ومعاوني الوزراء ومدير هيئة الاستثمار بهدف معالجة أسباب تعثر وتوقف تلك المشاريع -وما أكثرها- بالتنسيق مع جميع الوزارات والجهات العامة ذات العلاقة.

وجاءت هذه الموافقة بعد فترة قصيرة على انعقاد آخر اجتماع موسع للجنة بتاريخ الحادي والعشرين من كانون الثاني الماضي برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رئيس اللجنة الاقتصادية وحضور بعض الوزراء ومعاوني الوزراء والنائب الأول لحاكم مصرف سورية المركزي.. والسؤال الذي يفرض نفسه بعد هذه الموافقة: هل يمكن القول إن الأمور انتهت وإن هذه المشاريع سوف تقلع من جديد ومباشرة؟ أم إن الأمور متوقفة على القيام بإجراءات جديدة من اللجنة مع الجهات العامة المعرقلة وأصحاب المشاريع؟

لمعرفة الجواب توجهت «الوطن» بالسؤال لرئيس اللجنة وزير السياحة محمد رامي مرتيني عن المصفوفة التنفيذية والآلية التي ستضعها اللجنة لمتابعة تنفيذ المقترحات التي وافق عليها مجلس الوزراء ومن ثم إنهاء تعثر المشاريع الواردة في المصفوفة وتمكين أصحابها من استئناف العمل لإنجازها بشكل كامل ووضعها بالاستثمار والإنتاج حيث أجاب مرتيني بالقول: لقد بدأت اللجنة بما يجب عليها القيام به بعد موافقة مجلس الوزراء حيث قامت بإعداد كتاب إلى وزارة الصحة طلبت فيه تزويدها بمصفوفة تتضمن جميع المشاريع التي تتعلق بإنتاج الأدوية البشرية والحاصلة سابقاً على موافقات من وزارة الصحة والتي هي قيد التنفيذ، لإحالة هذه المصفوفة إلى رئاسة مجلس الوزراء باقتراح إمكانية إعادة منح التراخيص وتشغيل خطوط الإنتاج للمشاريع ذات نسب الإنجاز المرتفعة وذلك للأهمية الحيوية لهذا القطاع، كما بدأت بإعداد المصفوفة الخاصة بالمشاريع المتعثرة لأسباب تتعلق بدليل تصنيف الأراضي الزراعية لتتم معالجتها عن طريق وزارة الزراعة مع اقتراح إعطاء الأولوية للمشاريع الإنتاجية المتعلقة بالقطاع الزراعي والحيواني (المنتجات الغذائية- الزراعية- الحيوانية)، والتي تجاوزت نسب تنفيذها ٥٠ بالمئة.

وأضاف مرتيني: وتم تكليف هيئة الاستثمار عبر فروعها في المحافظات مخاطبة المستثمرين أصحاب المشاريع المتعثرة لأسباب تمويلية لاستكمال تقديم الملفات والوثائق الخاصة بمشاريعهم لدراسة معالجة تعثرها وبما يتفق مع الأنظمة والقوانين النافذة، إضافة لمباشرة التنسيق بين وزارة السياحة والهيئة السورية للاستثمار لعقد ملتقى استثماري يتم فيه عرض المشاريع الخاصة المرخصة والمتوقفة (الخدمية - التجارية - السياحية -الصناعية).

وتابع مرتيني: سيتم أيضاً دراسة معالجة التعثر الحاصل في مشروع شركة عصير الجبل بالتنسيق مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لطرح إمكانية إعادة استثمار وإدارة هذه الشركة من المؤسسة السورية للتجارة، وتكليف محافظ السويداء برعاية التنسيق بين المؤسسة السورية للتجارة وبين إدارة الشركة، وتوجيه كتاب لوزارة الصناعة بخصوص مشروع (معمل الأحذية الرياضية) المتعثر في محافظة طرطوس لتزويد اللجنة برأي فني نهائي فيما يتعلق بالتوسع الأفقي أو الشاقولي لزوم استكمال خطوط الإنتاج للمرحلة الثانية تمهيداً لمعالجة مضمون المعروض المقدم من المستثمر صاحب المشروع.

وختم مرتيني تصريحه بالقول: بعد أن باشرت اللجنة تنفيذ الإجراءات أعلاه نأمل ألا تتأخر الجهات المعنية في إجاباتها المطلوبة حرصاً على سرعة المعالجة والإقلاع بهذه المشاريع واستكمالها من أصحابها وإدخالها دائرة الإنتاج.